



المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

Organisation mondiale du commerce et L' énergie

زيدك الطاهر*

جامعة الأغواط/ الجزائر

تاريخ قبول المقال: 2020/07/24

تاريخ إرسال المقال: 2020/06/16

المخلص:

إن هيمنة آليات العولمة على السوق العالمية و خصوصا سوق الطاقة " البترول والغاز " وفق ضوابط لهذا أردنا مناقشة الموضوع من خلال آلية من آليات العولمة وهي المنظمة العالمية للتجارة، التي أصبحت قوة مسيطرة، ومنه أصبح النفط مصلحة ليس تنمية .
كلمات مفتاحية : التنمية، الطاقة ، المنظمة .

Abstract: The dominance of the mechanisms of globalization on the global market, especially the energy market "oil and gas", according to the controls, for this we wanted to discuss the issue through one of the mechanisms of globalization, which is the world trade organization, which has become a dominant force, and from it oil has become an interest, not development.

Key words : Development , Energy,the World Trade Organization .

المقدمة:

إن التفكير في السيطرة على النفط من قبل الدول العظمى الرأسمالية، كان يوم استعمله العرب كسلاح أحدثت به أزمة في أوروبا مما أرجع القارة العجوز إلى عهد الفحم الحجري، ولأن المادة تعتبر المنفذ الوحيد للدول المتقدمة بإعتبارها القوة المحركة للصناعة الرأسمالية وفق طرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كولدرج CALVIN COOLIDGE لسنة 1924 " إن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته¹ "، هذا التصريح يوحي بأن يكون هناك استعمار للدول المتواجدة في الحزام الجنوبي للكرة الأرضية في العقود السابقة من الزمن، وهي اليوم تحت وطأة الاستعمار محتلة اقتصاديا وفكريا، هذا الاستعمار الذي قيدها عن طريق التبعية، وربما يرجع السبب لعدم استقرار دول العالم الثالث على نموذج أو ابتكار نظام تسير عليه وفق معتقداتها، لأن فرض اختيار احد النظامين أنذاك - مبدأ اختيار النظام الاقتصادي- هو طرح مفروض بقصد.

* المؤلف المرسل

1- هارفي أوكتور : إمبراطورية البترول :ترجمة نجدة عامر و سعيد العز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، 1959 ، سوريا، ص 60.

المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

وبالتالي انتقل الصراع من نظام السيطرة على الموارد الى صراع السيطرة على التكنولوجيا الطاقة " الوقود الاحفوري"، ومنه اصبحت التنمية ليست ما تمتلكه الدولة من ثروة بل ما تمتلكه من تكنولوجيا حتى تبقى دول العالم الثالث تحت السيطرة والتبعية " التبعية² التكنولوجية³ " من استخدام الوسائل المتطورة من تنقيب EXCAVATION ، و حفر DRILLING ، و استخراج EXTRACT وتكرير REFINING ، هذا ما يوحي لنا اليوم مما تكتسبه وتحتكره الشركات النفطية من مصانع تكرير البترول الحديثة ، وهي اليوم تستعمل أساليب و تقنيات وطرق تعتبر في نظر الفقهاء والخبراء نوع من الاستعمار الجديد لجني الأرباح.

فالتدخلات العسكرية لكل من العراق IRAQ وليبيا LIBYA وافغانستان AFGHANISTAN لا تقوم على عقيدة تحرير الشعوب من أنظمة دكتاتورية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا، وإنما السيطرة على ثرواتها بمفهومها الواسع، ومثالها الشركة الأمريكية AMERICAN COMPANY I.T.T التي لعبت دور رئيسي في الانقلاب العسكري على النظام الاشتراكي في الشيلي CHILE الذي كان يمثله الرئيس سلفادور ألييندي SALVADOR ALLENDE ، ونفس الشيء في العراق حيث تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا لنهب ثرواته منها النفطية مع تغير نظام الحكم وغيرها من مواطن أخرى آخرها ليبيا، دون التغافل على الصراع الأمريكي الإيراني IRAN اليوم في منطقة الخليج GULF AREA التي تعتبر منطقة مصالح أمريكية بالدرجة الأولى.

لهذا نرى بأن الدول الرأسمالية اليوم تساعد شركاتها الكبرى لكي تلعب دورا اقتصاديا في العالم لصالحها كون ترى فيها قوة اقتصادية ورأس مال يفوق قدرات مجموعة من الدول⁴.

إن العولمة GLOBALISATION هي مشروع غربي رأسمالي هدفه تحقيق التنمية للدول الغربية الرأسمالية على حساب دول العالم الأخرى عن طريق مجموعة من الآليات⁵ ، وضعت في بروتون وودز BRETTON WOODS كمشروع سنة 1946 و تحققت في لقاء مراكش في 1995 قيادته الولايات المتحدة

2- نظرية التبعية هي الفكرة القائلة بأن الموارد تتدفق من "محيط" الدول الفقيرة والمتخلفة إلى الدول الغنية ، مما يثري الأخيرة على حساب الأولى.

3- التكنولوجيا : هي فن استخلاص المواد الصناعية من الموارد الطبيعية.

4- حسنين توفيق إبراهيم : العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية - رؤية أولية من منظور علم السياسة- عالم الفكر، السنة 28، العدد 2 ديسمبر 1999، ص 195.

5- شاهر إسماعيل الشاهر: أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة، 2009، دمشق سوريا، ص182.

المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

الامريكية واتباعها هدف ردع النظم الخارجية عن القانون⁶ بواسطة فرض مجموعة من القواعد عن طريق المنظمة العالمية للتجارة.

إن حرية التجارة العالمية في اطار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تجعل الحق في صف الدول العالم الثالث و المنتجة للطاقة بأن تدرج هذه المادة - الوقود الاحفوري- في الاتفاق حتى تجعله سلعة حرة متداولة بين المستهلكين في العالم غير محصور على بعض الدول الصناعية، وفي نفس الوقت ترى فيه الدول المتقدمة حتى لا يكون سلاح بيد الدول المنتجة له وتستعمله لصالحها مثل ما استعملته في فترات سابقة ، إذن القاعدة هي للاعدل بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث.

من هذا المنطلق إرتأينا البحث عن فكرة للاعدل بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث في المنظمة العالمية للتجارة من خلال تحريك عجلة التنمية الإقتصادية أو البقاء دائما خاضعة للتبعية الاقتصادية .

الإشكالية القانونية :

هل عدم إدراج الطاقة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة هو كبح التنمية الاقتصادية للدول العالم الثالث ؟

فرضيات الدراسة:

(1) **الفرضية الأولى** : الطاقة دعم للتنمية أم التحكم في السلعة.

(2) **الفرضية الثانية** : القاعدة مصلحة حتمية أم خيار .

الهدف من الدراسة :

موضوع جدير بالدراسة لان الطاقة أصبحت هدف كل دول العالم المنتجة وغير المنتجة المتقدمة والسائرة في طريق النمو .

منهاج البحث :

لقد اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع المنهج التاريخي، التحليلي وهذا يعطينا دفعا للنظر في الموضوع من جميع جوانبه وتحليل عناصره، وتتبع مراحل تطوره.

أهمية الموضوع :

إن الجدل بين دول العالم المتقدمة في ما بينهم من جهة ودول العالم الثالث من جهة ثانية في اعتبار الطاقة اليوم منتج يخدم جميع الدول أم يقتصر فقط على الدول التي تمتلك تكنولوجيا فيه.

6 - شاهر إسماعيل الشاهر: نفس المرجع ص 183

المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

لهذا سوف نتناول الموضوع من زاوية حماية قطاع المحروقات والحفاظ على الموارد الاقتصادية قصد تنمية الاقتصادية، أم هو مجرد عرقله الدولة النامية ووضعها أمام أمر واقع حتى لا تتحكم في منتجها .

أولاً: الاقتصاد الدولي و الصراع حول التنمية

إن تطور القانون الدولي الاقتصادي خارج إطاره العام المقنن أنتج لنا المصلحة الاقتصادية القائمة على الصراع بين الدول المتقدمة من جهة والدول العالم الثالث من جهة ثانية، التي غيرت موقف المنظمة العالمية للتجارة⁷ WORLD TRADE ORGANIZATION WTO عن سابقتها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE والسبب يعود في أصله الى عدة اعتبارات و مواقف منها على سبيل المثال لا الحصر معارضة بعض الدول لفكرة إنشاء المنظمة حتى لاتصبح تتحكم في التجارة، وان توجه الدول الرأسمالية CAPITALIST STATES هو حرية التجارة باعتبار الدولة فيها حارسة وليست متدخلة مثل الدول الاشتراكية SOCIALIST STATES⁸، وان كانت الفكرة أصلاً لقيت معارضة من قبل الاتحاد السوفياتي آنذاك على أساس مبدأ السيادة PRINCIPLE OF SOVEREIGNTY⁹ وموضوع الشخصية القانونية للمنظمة.

لكن الصورة القانونية تغيرت مع الزمن من منافسة الى صراع اقتصادي خصوصاً بعد ما تم تشكيل الاتحاد الأوروبي EUROPEAN UNION الذي يعتبر نفسه المواجه الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية UNITED STATES OF AMERICA دون تجاهل الصين CHINA ودوره في التحدي على جميع الاصعدة خاصة التجارية ، مما أوحى لدى الولايات المتحدة الأمريكية فكرة جديدة تهدف الى شل الاتحاد الأوروبي الذي أصبح قوة اقتصادية يحسب لها ، وهذا بوضع خطط للحد من نشاطه ومنها طلب سحب بريطانيا GREAT BRITAIN عضويتها من الاتحاد¹⁰ في الآونة الأخيرة BREXIT، لكن الغريب على وجه الخصوص هو أن بريطانيا تعتبر من الدول المكتفية ذاتياً في مجال قطاع المحروقات .

7- عبد الحسين ودادي العطية: بحث في النظام العالمي الجديد و ملامح الفكر الاقتصادي ، دراسات العلوم الإنسانية، مجلد 22 (أ) العدد الثاني . 1995، ص 673.

8- عبد النبي إسماعيل الطوخي: تكيف اقتصاديات الدول النامية للصدمات الاقتصادية العالمية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، سنة 1975، العدد 395، 1984، ص 67.

9- زيدك الطاهر العربي رزق الله: العولمة وتقويض مبدأ السيادة ، مقال في مجلة الباحث ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، العدد 02/2003، ص 3، 34.

10- الباحثون السوريون : الإدارة والاقتصاد ، الاقتصاد البريطاني في ظل الاتحاد الأوروبي، تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي،
www.syr-res-com ? R 10592 /June 18, 2016, 4:54pm, p 1,4

المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

وفي تقديري تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الممارسات كانت إلى عهد قريب تعد مخالفة للقوانين ، وأقصد هنا الصراع الاقتصادي القائم على المصلحة الخاصة الخالي من المنافسة المشروعة ، لكن في الفترة الأخيرة أصبح هذا العمل مرحب به من قبل دول المتقدمة. لهذا ينبغي لأعضاء منظمة العالمية للتجارة أن يطوروا داخلها و خارجها إطارا جديدا مخصصا للتعامل مع قضايا التجارة المتعلقة بالطاقة، وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهل أبعاد التلوث وتغير المناخ في مناقشة موضوع الطاقة.

ثانيا: تحديد المنتجات في المنظمة العالمية للتجارة

تأسست منظمة العالمية للتجارة WORLD TRADE ORGANIZATION في عام 1995 وهي واحدة من أهم المنظمات الدولية ، التي جاءت على خلفية الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية¹¹.

إن القاعدة العامة فيها هي توفر إطار عمل مستقر وشفاف لمساعدة منتجين والمصدرين والمستوردين على إدارة أعمالهم، بهدف تحسين رفاهية شعوب أعضاء كل من الاتفاقية سابقا و المنظمة العالمية للتجارة لاحقا، و مع ذلك لم تنص الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة صراحة على المنتج الطاقوي - الوقود الاحفوري- او بالمصطلح¹² " - القضية الأولى و المهمة هو تحديد المصطلح بـ "الطاقة" أو "التجارة في الطاقة" أو "تجارة الطاقة" ، وهو مصطلح لا يستخدم في أي مكان في معاهدة منظمة العالمية للتجارة ، هل يجب تحديد الطاقة من حيث المنتجات مثل النفط والغاز والكهرباء والهيدروكربونات والوقود الحيوي والفحم ، أو من حيث استخدامها- "، المستعمل في المنظمة هو التجارة في الطاقة TRADE IN ENERGY كون الشركاء الذين أبرموا الاتفاقية سنة 1946 كانوا من الدول الصناعية INDUSTRIAL COUNTRIES ، أو من التجار في الموارد الطبيعية TRADE IN NATURAL RESOURCES ، وبالتالي هناك الفرق بين التجارة في الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الطاقة و التجارة في الطاقة، فالأولى تعتبر تجارتها بسيطة مقارنة

11 - The US President and his negotiators recognised that an ITO Charter would have to be submitted to Congress for approval. But from the US point of view, the GATT was being negotiated under authority of the 1945 extension of the trade agreement authority. The congressional committees pointed out that this 1945 Act did not authorise the President to enter into an agreement for an organisation, it only authorised agreements to reduce tariffs and other restrictions on trade. For more detailed information, see John Jackson: The World Trading System, 1997, p38.

12 - An important preliminary issue is to define what we mean by 'energy' or 'trade in energy' or 'energy trade', a term that is not used anywhere in the WTO treaty. Should we define energy in terms of products like oil, gas, electricity, hydrocarbons, biofuels, firewood and charcoal, or in terms of their use. Gabrielle Marceau : The WTO in the emerging energy governance debate, Counsellor, Legal Affairs Division, WTO.

المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

بالتجارة في الطاقة " البترول والغاز" ، لهذا يجري التفاوض بشأن قواعد إضافية بسبب وجود أعضاء منتجين للطاقة خصوصا في جولة الدوحة DOHA 2001 الخاصة بالسلع والخدمات، و بالتالي هناك حظر تستعمله الاتفاقية سابقا GATT و المنظمة العالمية WTO اليوم وفق قواعد خاصة مثل ما يتعلق بحماية البيئة، و استثناءها إذا كانت هذه التجارة في الموارد الطبيعية أو التجارة في الطاقة عبارة على شكل منتج، لان الجدل مازال الى غاية اليوم قائم حول قطاع الطاقة وتأثيره على البيئة وفي نفس الوقت دوره في تحقيق التنمية هذا من جهة ، في حين يتفق معظم الدول على أن قواعد منظمة تنطبق عموما على التجارة في الموارد الطبيعية باعتبارها سلعة ، لكن هناك أول نزاع حول صادرات البرازيل وفنزويلا من البنزين إلى الولايات المتحدة بإعتباره طاقة، لهذا صعوب التحديد بين قواعد الجات والمنظمة من حيث ضوابط التجارة.

لذي كان من صالحهم عدم إثارة هذا المنتج حتى تكون هناك سيطرة عالمية من طرفهم، ولأن الدول العربية المنتجة PRODUCING COUNTRIES لهذه المادة لم تكن موجودة بمعنى أن معظمها كان تحت الاستعمار أو الحماية او حتى الانتداب، مما أدى إلي عدم وجود من يدافع عن مصالحها، بهذا لم يلق الموضوع اهتمام الكافي حتى في مفاوضات جولة الأوروغواي URUGUAY ROUND سنة 1986 التي اخذ فيها النصيب الاكبر قطاع الزراعي على حساب القطاعات الأخرى، لكن تحرير التجارة له أثر ملموس على زيادة معدلات النمو في الاقتصاد العالمي وبالتالي زيادة في الطلب على النفط يساعد في زيادة على السعر ، ورغم ذلك بقي هذا المنتج مستبعد من الاتفاق و أصبحت مربوطة بالعوامل السياسية¹³ وليست القانونية و الاقتصادية .

إن الهاجس آنذاك هو تحرير التجارة من القيود التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية ؛ التي بدأت مع الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة¹⁴ GATT ، وذلك بتخفيض الجمركة ، والحد من القيود¹⁵ التي لا يمكن إلغائها " القيود الجمركية و اللاجمركية CUSTOMS AND NON-TARIFF RESTRICTIONS" لان الإبقاء على الضرائب المفروضة على السلع من قبل الدول الأطراف التي صادقت على الاتفاقية ، وهي في الغالب سلع صناعية من الواجب وضع ضوابط تجارية لها ، وفق ترتيبات قائمة على قواعد تجارية¹⁶ ، لهذا فتح المجال لوضع اتفاقيات سواء متعددة MULTILATERAL أو ثنائية

13- مصطفى محمد العبد الله: الغات وأثرها على الاقتصاديات العربية، الفكر السياسي، العدد 2، 1998، ص 55.

14- أنظر: د . قادي عبد العزيز :الاعتجت كمنظمة دولية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، معهد الحقوق و العلوم القانونية، بن عكنون، الجزائر. العدد XXX ، رقم: 04، 1992 ص 672 هامش.

15-- تعريف القيود الجمركية: هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة في صور مختلفة، يكون من شأنها أن تؤثر في حجم أو سعر كل صادراتها و وارداتها و تفرض في فترة معينة لتحقيق غرض معين.

16- عبد الواحد محمد الفار : العولمة الاقتصادية و سبل مواجهة أثارها السلبية ، دار النهضة العربية، 2009، مصر،

المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

BILATERAL الأطراف ذات موضوعات متعددة "السلع الصناعية INDUSTRIAL GOODS" ، مما أضحت وعاء لكثير من الأفكار الاقتصادية في مجال التجارة العالمية.

ثالثا : منظمة العالمية للتجارة و ضريبة النفط

لقد كانت واردات النفط معفاة من الرسوم الجمركية، وأن اللجوء الى هذا النوع من الاجراءات -اجراءات الاعفاء- يرجع الى عدة عوامل منها أن منتجات الطاقة لم تحدد بشكل صريح في الجولات السبع للمفاوضات التجارية في GATT باستثناء في دورة واحدة التي تمت في جنيف عام 1947، لان أوروبا لم يكن لديها إنتاج محلي من النفط لحمايته في تلك الفترة ماعد ألمانيا¹⁷ والولايات المتحدة الأمريكية مع فينزويلا، أين وقعوا على معاهدة فيما بينهم تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل في المجال التجاري في قطاع المحروقات حددت فيها التعريفات الجمركية سنة 1939¹⁸، أما خارج هذا الاطار نجد الدول الاوروبية كانت مسيطرة على البترول في الدول العالم الثالث عن طريق الاستعمار، أين تم وضع قانون هدفه لتخفيف الحواجز في تجارة النفط بتاريخ 30 أكتوبر 1947، وبعد مدة زمنية كان الإلغاء بشرط أن "لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يكون معدل ضريبة الواردات ... على النفط الخام المصدر، أو زيت الوقود المستخرج من البترول أقل من معدل تلك الضريبة المطبقة على النفط الخام"¹⁹، مع ارتفاع أسعار النفط أصبحت التعريفات غير مجدية، لان هم الاتفاقية سابقا و المنظمة حاليا هو تخفيض التعريفات ، وأن الجولات التي تمت في إندونيسيا 1950 INDONESIA ونيجيريا²⁰ 1960 NIGERIA والكويت²¹ 1963 KUWAIT قد أدرجت في المفاوضات الجانب السياسي والاستراتيجي

17 - Except for Germany which had local production, and for protection it applied an import duty on imported crude - DM 74.07 (e 6 gs.) per tonne in 1950. See Petroleum Press July 1950, p. 19. Service, united states savings and loan league, areport of the house select committee on lobbying activities, eighty-first congress, second session, Hres298, oct 31, 1950, government printing office, Washington, 1950, lobby index, P28.

18 - Peter Randon O'dell, Luis Vallenilla: Pressures of Oil: A Strategy for Economic Survival, Published by Joanna Cotler Books (1978), United Kingdom, P232.

19 - Robert L. Bradley Jr.: Oil, Gas, and Government, The U.S. Experience, The Independent Review, a journal of political economy, vol 2, Washington, 1996, P724

20 - Ogunnoiki Adeleke Olumide: Nigeria's membership of the organisation of the petroleum exporting countries (OPEC): weighing the cost and benefit, Graduate Student, Department of Political Science, Faculty of Social Sciences, University of Lagos, african journal of social sciences and humanities research, volume 1, issue 2, 2018, Nigeria, Pp39-46.

21 - The Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) was founded in Baghdad, Iraq, with the signing of an agreement in September 1960 by five countries namely Islamic Republic of Iran, Iraq, Kuwait, Saudi Arabia and Venezuela. They were to become the Founder Members of the Organization.

These countries were later joined by Qatar (1961), Indonesia (1962), Libya (1962), the United Arab Emirates (1967), Algeria (1969), Nigeria (1971), Ecuador (1973), Gabon (1975), Angola (2007), Equatorial Guinea (2017) and Congo (2018).

المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

إنتاج النفط، ولتجنب التوترات بشأن السيطرة على الموارد، قرر الاطراف استبعاد النفط من مفاوضات، و مع ذلك يجب الإشارة أنه لا يوجد نص صريح في اتفاقيات الجات أو المنظمة العالمية التجارة يستثني النفط والمنتجات النفطية من قواعدها، وانه خلال المفاوضات السابقة وعلى هامش اللقاءات تم تصور العديد من القواعد ولكن كان ينظر لها على اساس تنظيم اختياري، يتم ادراجها في الصفقات الفردية SINGLE PACKAGE للمنظمة العالمية التجارة، من بينها ما تم طرحه المنتجات الصناعية INDUSTRIA PRODUCTS وليس المنتجات الاولية PRIMARY ONES ، عندما قامت البلدان المصدرة للنفط بتأميم قطاعها النفطي ظهرت محاولات في إطار جولة طوكيو²² TOKYO ROUND 1973-1979 في إثارة قضية القيود على صادرات النفط وضرائب تصدير النفط تزامنا مع إلغاء برنامج الحصص الإلزامية من قبل بعض الدول الغربية على رأسهم والولايات المتحدة الامريكية، لكن العملية لقيت معارضة كبيرة جعلتها تفشل امام مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية²³ PERMANENT SOVEREIGNTY OVER NATURAL RESOURCES والمعترف به في الاتفاقيات الدولية، واثاء جولة الاوروغواي²⁴ URUGUAY ROUND تم وضع قيد يتعلق بوضع التسعير المزدوج²⁵ DUAL PRICING على التصدير في قطاع النفط للحفاظ على فروق الأسعار لصالح الصناعة المحلية، هذا الصراع انتج مشروع في سنة 1990 يتعلق بالنفط والمنتجات النفطية من حيث الإعانات

Ecuador suspended its membership in December 1992, but rejoined OPEC in October 2007. Indonesia suspended its membership in January 2009, reactivated it again in January 2016, but decided to suspend its membership once more at the 171st Meeting of the OPEC Conference on 30 November 2016. Gabon terminated its membership in January 1995. However, it rejoined the Organization in July 2016. Qatar terminated its membership on 1 January 2019.

22 - Tokyo Round of Multilateral Trade Negotiations - Volume II, Supplementary Report, editions GATT Secretariat/1258 , Centre William Rappard, Lausanne, , Switzerland, February 1980, Geneva ,pp1-2.

23 - Endalew Lijalem Enyew: Application of the Right to Permanent Sovereignty over Natural Resources for Indigenous Peoples: Assessment of Current Legal Developments, The Arctic University of Norway Review on Law and Politics, Vol. 8, 2017, Norway, pp. 222-245

24 - UNCTAD: Trade Agreements, Petroleum and Energy Policies, 1999, p.17, n. 6.

25- التسعير المزدوج: يستخدم التسعير المزدوج لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، مثل الدخول إلى سوق أجنبية من خلال تقديم

أسعار منخفضة بشكل غير عادي للمشتريين باستخدام العملة الأجنبية، أو كوسيلة للتمييز في الأسعار، و هو تقنية قانونية في الواقع و في نفس الوقت خيار في بعض الصناعات، لكن إذا تم بقصد الإغراق في سوق أجنبية يصنف غير قانوني انظر: المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي تؤكد تقدير المفوضية الأوروبية لرفض شكوى التسعير المزدوج أن روبرت ANNE ROBERT (16) / SIDLEY AUSTIN LLP أكتوبر

2018 / يشكل حكم المحكمة العامة (GC) الصادر في 26 سبتمبر في القضية T-574/14 قرارا مهما في مراجعة الاتحاد الأوروبي لـ

"التسعير المزدوج" الإسباني المتعلق بالتجارة الموازية لترويج المناسب للأدوية لأخصائي الرعاية الصحية ، و وجد مجلس الإدارة أن المفوضية الأوروبية ليست ملزمة باعتماد قرار جديد بشأن ما إذا كانت اتفاقية GLAXOSMITHKLINE قد وضعت اتفاق مبدئي مع حكومة الولايات المتحدة لإنهاء أهم تحقيقات الحكومة الفيدرالية الجارية في مبيعات وتسويق شركة GSK الذي بدأ من قبل المكتب المدعي العام في كولورادو في 2004 لاستخدام المحتمل غير المناسب لاستثناء التسعير المزدوج بموجب برنامج ميديكايد للخصم.

المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

والتدابير التعويضية²⁶، لكن المكسيك عارضت الفكرة على اساس يمكن أن يخضع توريد النفط بأسعار أقل من الأسعار العالمية للمصافي والصناعات البتروكيمياوية و بالتالي تسبب أضرار مادية للمنتجين المحليين في أسواق الاستيراد، لكن في نهاية المطاف نرى انه لم تكن هناك مفاوضات بموجب جولة أوروغواي بشأن التعريفات المطبقة على النفط والمنتجات البترولية، وعليه لا تظهر أي التزامات بشأن تخفيضات أو ربط التعريفات الجمركية في أي دولة عضو في منظمة العالمية للتجارة ، وبالتالي أصبحت تطوي تجارة المنتجات البترولية على الضرائب المحلية المرتفعة²⁷ بشكل كبير، وعليه ليس من السهل معالجة هذه القضايا داخل منظمة العالمية للتجارة لكن هذا لا يعني أن التفاوض في هذه المسألة قد لا يحدث المستقبل.

رابعا: منظمة العالمية للتجارة والنفط

لكن مع التطور الاقتصادي وظهور العولمة كنظام ذا بعد عالمي موحد، معزز بالتنمية له نظرة أحادية الجانب تأطرها المنظمات لاتخرج عن القاعدة القانونية الموجودة في المعاهدات الاقتصادية الدولية، هذه الأخيرة التي انتجت مجموعة جديدة من القواعد والإجراءات والمبادئ رغم انها في حقيقة الأمر توفر معاملة تفضيلية للدول النامية، وأن هذا الوضع يعتبر اختياري للمنظمة لان المزايا محددة في المرونة في استخدام أدوات السياسة الاقتصادية والتجارية، مع فترات انتقالية أطول، بالإضافة الى المساعدة التقنية²⁸، لكن الهدف الرئيسي بالنسبة لهم هو التحكم في صناعة التكرير على أرضيها وعدم منحها للدول المنتجة حتى تؤمن الحماية لنفسها، عن طريق فرض رسوم وضرائب FEES AND TAXES بمستويات عالية على المنتجات النفطية.

26 - Article 2/1 :In order to determine whether a subsidy, as defined in Article 1.1, is specific to an enterprise or industry or group of enterprises or industries, and as such confers a benefit on certain enterprises over those available to other enterprises or industries within the territory of a signatory, the following shall apply..

- Article 14(e): When the government is the sole provider or purchaser of the goods and services in question, the provision or purchase of such goods or services shall not be considered as conferring a benefit, unless the government discriminates among users or providers of the good or services. Discrimination shall not include differences in treatment between users or providers of such goods or services due to normal commercial considerations. See UNCTAD: Trade Agreements, op. cit. p. 18.

27 - According to some estimates provided by OPEC, in 1999 the average tax on composite barrels in the EU was \$65/b, or 68% of the retail price. See OPEC and Environment Policy, 2000.

28 - Article 36 "...there is need to provide in the largest possible measures more favourable and acceptable conditions of access to world markets for these products (primary products), and wherever appropriate to devise measures designed to stabilise and improve conditions of world markets in these products, including in particular measures designed to attain stable, equitable and remunerative prices.."

Article 38 "where appropriate, take action, including action through international arrangements, . . . to devise measures designed to stabilise and improve conditions of world markets for these products (primary products), including measures designed to attain stable, equitable and remunerative prices for exports of such products." See OPEC Secretariat: OPEC and the WO. Issues and Perspectives, 1999, p.25.

المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

لهذا هناك من يرى بأن مصلحة الدول الكبرى المستهلكة للنفط أن تبقى هذه السلعة خارج الاتفاقات وخارج المنظمة، و العكس على الدول المنتجة أن تسعى لإدراج النفط ضمن اتفاقات المنظمة، حتى يتم إعطاؤه السعر الحقيقي REAL PRICES إذ أن 80 % من سعر النفط يشكل دخلا للدول المستوردة"²⁹، وعليه فإن عدم إدراج هذه المادة (النفط) ضمن المواد الأخرى في إطار المنظمة العالمية للتجارة O.M.C وإعطائها الحرية هو من أجل عدم الإضرار بالدول المتقدمة، ومن ثم سينعكس الوضع على الدول المنتجة لهذا المنتج رغم أننا نلاحظ أن هناك دولا عديدة منتجة للنفط منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي هذا الصدد نجد AMAR AOUIDEF يرى أنه كان عليها لزوما أن تفرض على الأطراف الأخرى (المستوردة والمنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة) أن تضع حلا عاجلا لهذه المادة لكونها تجلب الفائدة للدول المنتجة والمصدرة³⁰.

إن رؤيتنا في إستراتيجية أو معادلة الاستفادة هي أن البترول تستفيد منه الدول المستوردة IMPORTING COUNTRIES بالدرجة الأولى أكثر بكثير من الدول المنتجة له PRODUCING COUNTRIES حتى ولو كان سعره خيالي في السوق العالمية، ربما يطرح سؤال كيف ذلك ؟ أقول لو يصل سعر البرميل مثلا في يوم من الأيام إلى 200 دولار أو أكثر للبرميل من هذا دائما الربح الوحيد هي الدول المستوردة، وبكل بساطة عندما يصدر المنتج إلى الشركة الأجنبية في البلد الأجنبي بالسعر الذي ذكرناه، هناك خسارة لأن العملية تكون بهذه الكيفية، فالبرميل عند دخوله إلى البلد المستورد تفرض عليه ضريبة الدخل تكون واحد دولار للبرميل الواحد على سبيل المثال لنقوم الشركة بعملية التكرير، مع العلم أن البترول الخام له أكثر من 800 مشتق، لمثالنا نفترض وجود 250 مشتق فقط وأن لكل مشتق ضريبة تقدر بواحد دولار عند الخروج من الدولة المستوردة التي كررت، فإن الدولة المستوردة قد تحصلت على 251 دولار دون أن ننسى أن الضريبة البيئية هي المرتفعة في الدول الصناعية مثل الدول الأوروبية وغيرها من الدول العالم الأخرى نفترض 5 دولار، - وإن كان الأمر هو مجرد مثال ليس كالمواقع حيث نجد المنتجات البترولية تتمتع بحماية كبيرة من الدول الأوروبية

29 المنظمة العالمية للتجارة، الرهانات بالنسبة لدول العالم الثالث، مجلة الجيش تصدر عن مديرية الاتصال و الإعلام و التوجيه العدد 446 سبتمبر 2000، ص 22. و لكن الاتفاق العام في مجمله يبدو أقل تكييف مع المشاكل التجارية المتعددة الأطراف المنتهية في نوفمبر 1979، المعاملة الخاصة و التفضيلية الممنوحة لهذه الدول لا تشكل دائما، حسب نصوص الاتفاقيات المتعلقة بالتنظيم القانوني للتجارة الدولية، التزام الدول المصنعة، بالإضافة إلى ذلك عدة منتجات التي يعتبر تصديرها من مصالح الدول النامية تم إقصاؤها من التخفيضات الجبائية و يؤيد هذا الكلام قول كل من

Jean Touscoz Et Zolmai Haquani; organisation internationale en matière de production de commerce et de développement juris classeur de droit international, fosciscule 131 volume i, édition technique, paris 1990, pp 5,6

30- Amar Aouidef : rapport sur globalisation, mondialisation et intégration de l'Algérie dans l'économie internationale, octobre 2001.



المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

المستوردة لهذا المنتج وهي الضريبة المحلية المرتفعة ويصل في بعض الأحيان هذا الرسم إلى 90 دولار للبرميل 31- إذن المجموع كتالي 1 ضريبة الدخل زائد 250 ضريبة المشتقات زائد 05 ضريبة البيئة: المجموع 256 دولار نطرح 256 من 200 يساوي 56 دولار إذن الدول المستوردة المنتج تحقق أرباح من جراء شرائها البترول من الدول المنتجة له وعليه البرميل يشتري بصفر دولار وعلى هذا الأساس أؤكد أن فكرة عدم إدخال قطاع المحروقات في المنظمة العالمية للتجارة حتى تبقي الدول المستهلكة لهذا المنتج مهيمنة عليه وتتحكم في أسعاره على الرغم من أن الدول العربية وغير العربية المنضمة إلى هذه المنظمة لم تفرض نفسها في إطار المفاوضات من أن إدخال هذا المنتج الوحيد الذي تدافع به في سبيل تحقيق وجودها في هذا العالم المعولم هذا كطرح أول، أما الطرح الثاني هو عدم إدراج هذا المنتج يعني بطريقة أخرى إبقاء الدول المنتجة مكتوفة الأيدي فيما يتعلق بالأسعار التي تضعها الشركات البترولية من جهة ولا تكون المنظمة العالمية للتجارة مكان إجراء مشاورات في حالة ما يطرأ تغير على الأسعار من جهة ثانية، وأن لا يكون هناك إجماع في فكرة تسيير وتنظيم الإنتاج.

الخاتمة:

إن حال العلاقات الدولية يتمثل في الدور الكبير الذي تلعبه الدول الغربية الرأسمالية في وضع قرارات الحاسمة، مع التخطيط لنفاذ سياستها من أجل إحكام القبضة على دواليب هذا العالم، من خلال تكريس العولمة بجميع جوانبها منها الاقتصادية ، لان هدفها التنمية والنمو الاقتصادي، لكن الحقيقة عكس تماما، هي الهيمنة بجميع أنواعها والسيطرة على العالم، فالعولمة ما هي إلا خطوات لتكريس التبعية ضمن النظام الدولي الاقتصادي رأسمالي، عن طريق آليات العولمة والتي منها الجات و المنظمة العالمية للتجارة التي اتضح في ما بعد لا يوجد فيها نص صريح يستثني النفط والمنتجات النفطية من قواعدها، هذا العمل يجعلنا في ضبابية لمستقبل النفط و الطلب العالمي عليه ، هذه التصرفات الغامضة جعلت الأخصائيين لا يستطيعون تكوين رؤية واضحة مما نتج عنهم صعوبة استقراء الماضي وفهمه وإدراك العلاقة المتشابكة، كما لا يمكن إنكار دور عدم واقعية التوقعات - على الطلب المنتج الذي زاد بأضعاف في فترة الثمانينيات بظهور الهند والصين كقوة في الاقتصاد الدولي - لانعدام الشفافية وشح المعلومات وقلة الجودة في مصادر البيانات ،كل هذه الملاحظات جزء منها أحدثت أزمة بسبب تأثيرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاستثمارات في هذا القطاع، ومنه الارتفاع الحاد في تكاليف الاستثمار مما أثر على عدم الاستقرار في سوق النفط والنتيجة عدم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية³²،و بذلك فإن العولمة تهدد قواعد القانون الدولي الاقتصادي بعدم الاستقرار، بإفرازاتها المتناقضة وانحصارها في مصالح الدول الصناعية دون مراعاة بقية بلدان العالم ، لأنها مجرد حاضنة للمواد الأولية ومصادر الطاقة، حيث تقطف منها عائدات النفط بأضعاف مضاعفة.

لهذا يقع على الدول العربية خاصة الاهتمام في كيفية ترشيد الإنفاق ، لان العثرة التي تواجهها في المستقبل هي صعوبة استشراف أسواق النفط مما يجعلها بين مطرقة التنمية الاقتصادية وسندان حماية التنمية للأجيال القادمة ، لهذا من الواجب استغلال العائدات النفطية استغلالا، في الوقت الذي يتم فيه البحث عن مصادر دخل بديلة.

النتائج

- تتمتع المنتجات البترولية بحماية كبيرة من الدول الأوروبية المستوردة له المنتج بتوقيع ضريبة محلية مرتفعة.
- إن الطاقة - البترول والغاز - لا تحتويه قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

32- الطاهر الزيتوني : التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، المجلد 36، العدد132، 2010، الكويت، ص50 وما بعدها.



المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

- تخضع المنتجات النفطية للرسوم الجمركية في بلدان الأوروبية وتتراوح ما بين 0,0 في المائة إلى 5 بالمائة.

- جولة الأوروغواي لم تبدي أي ملاحظة في شأن التخفيضات الجمركية .

التوصيات :

- إدراج الطاقة- الغازة البترول- في قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

- فك الحماية للمنتجات البترولية من قبل الدول المتقدمة.

- إعفاء النفط من الرسوم الجمركية بموجب نظام الأفضليات المعمم.



المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. شاهر إسماعيل الشاهر: أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2009، دمشق سوريا.
2. - عبد الواحد محمد الفار: العولمة الاقتصادية و سبل مواجهة أثارها السلبية، دار النهضة العربية، 2009، مصر.
3. هارفي أوكوتور: إمبراطورية البترول: ترجمة نجدة هامرو و سعيد العز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1959، سوريا.
4. -Peter Randon O'dell, Luis Vallenilla: Pressures of Oil: A Strategy for Economic Survival, Published by Joanna Cotler Books (1978), United Kingdom.

المجلات:

- عبد الحسين ودادي العطية: بحث في النظام العالمي الجديد و ملامح الفكر الاقتصادي، دراسات العلوم الإنسانية، مجلد 22 (أ) العدد الثاني . 1995.
- 1- قادري عبد العزيز: الاعترجت كمنظمة دولية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، معهد الحقوق و العلوم القانونية، بن عكنون، الجزائر. العدد XXX، رقم: 04، 1992.
 - 3- الطاهر الزيتوني: التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، المجلد 36، العدد 132، 2010، الكويت.
 - 4- حسنين توفيق إبراهيم: العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية - رؤية أولية من منظور علم السياسة- عالم الفكر، السنة 28، العدد 2 ديسمبر 1999.
 - 5- زديك الطاهر العربي رزق الله: العولمة وتقويض مبدأ السيادة، مقال في مجلة الباحث، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 02/2003.
 - 6- عبد النبي إسماعيل الطوخي: تكييف اقتصاديات الدول النامية للصدمات الاقتصادية العالمية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، سنة 1975، العدد 395، 1984.
 - 7- مصطفى محمد العبد الله: الغات وأثرها على الاقتصاديات العربية، الفكر السياسي، العدد 2، 1998.
 5. Endalew Lijalem Enyew: Application of the Right to Permanent Sovereignty over Natural Resources for Indigenous Peoples: Assessment of Current Legal Developments, The Arctic University of Norway Review on Law and Politics, Vol. 8, 2017, Norway.
 6. Jean Touscoz Et Zolmai Haquani; organisation internationale en matière du production de commerce et de développement juris classeur de droit international, fosciscule 131 volume i, édition technique, paris 1990.
 7. Ogunnoiki Adeleke Olumide: Nigeria's membership of the organisation of the petroleum exporting countries (opec): weighing the cost and benefit, Graduate Student, Department of Political Science, Faculty of Social Sciences, University of Lagos, african journal of social sciences and humanities research, volume 1, issue 2, 2018, Nigeria.
 8. Robert L. Bradley Jr.: Oil, Gas, and Government, The U.S. Experience, The Independent Review, a journal of political economy, vol 2, Washington, 1996.
 9. united states savings and loan league, areport of the house select committee on lobbying activities, eighty-first congress, second session, Hres 298, oct 31, 1950, government printing office, Washington, 1950, lobby index.

قوانين و قرارات



المنظمة العالمية للتجارة والطاقة

- 2- نشرة الأوبك: منظمة التجارة العالمية، الأوبك والبيئة، فيفري، 1998.
10. Amar Aouidef : rapport sur globalisation, mondialisation et intégration de l'Algérie dans l'économie international, octobre 2001.
 11. DM 74.07 (e 6 6s.) per tonne in 1950. See Petroleum Press July 1950
 12. John Jackson: The World Trading System, 1997..
 13. OPEC Secretariat: OPEC and the WO. Issues and Penpectives, 1999
 14. Tokyo Round of Multilateral Trade Negotiations - Volume II, Supplementary Report, editions GATT Secretariat/1258 , Centre William Rappard, Lausanne, , Switzerland, February 1980, Geneva .
 15. UNCTAD: Trade Agreements, Petroleum and Energy Policies, n. 6, 1999.

الانترنت:

1. الباحثون السوريون : الإدارة والاقتصاد ، الاقتصاد البريطاني في ظل الاتحاد الأوروبي، تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي،
www.syr-res-com ? R 10592 /June 18 ,2016 ,4:54pm, p 1,4